



# مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

## ورقة سياسات

وضع المرأة في قانون الادارة المحلية الجديد

جمهورية مصر العربية



## مقترح ورقة سياسات حول وضع المرأة في قانون الادارة المحلية الجديد

|   |                                 |
|---|---------------------------------|
| محاسن بسيوني<br>دولت فتح الله<br>دعاء عمارة | فريق العمل                      |
| أحمد حسن<br>سها سمير                        | فريق التنسيق والادارة<br>والدعم |
| د/ مجدى علام<br>أ/ منال سمرة                | اشراف                           |
| أ/ احمد عبد الواحد<br>أ/ احمد العسال        | المراجعة النهائية               |

نفذت هذه الورقة بدعم فنى من أكاديمية التنمية الدولية والشركاء المحليين،  
والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

## قائمة المحتويات

|   |  |
|---|--|
| ٣ | قائمة المحتويات                            |
| ٤ | ملخص تنفيذي                                |
| ٤ | خلفية تاريخية                              |
| ٤ | خلفية قانونية                              |
| ٥ | المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي        |
| ٧ | الخيارات والبدائل                          |
| ٩ | الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة |

## ملخص تنفيذي:

### مقدمة:

اليوم اصبحنا علي أعتاب دولة جديدة يتم التأسيس لها في كافة المجالات (الإقتصادية- الإجتماعية-السياسية- الثقافية....) لذلك يجب ان ننظر لدور المرأة في تلك المجالات المختلفة وخاصة المجال السياسي لتفعيل دورها في المجتمع و تمكينها سياسيا على وجه الخصوص.

## خلفية تاريخية:

ظهر دور المرأة علي المستوي الدولي وتولت مناصب هامة في عدة بلدان،من بينها مارجريت تاتشر رئيسة وزراء انجلترا في ثمانينيات القرن الماضي،وميركل مستشارة ألمانيا الحالية ووزيرة الدفاع السابقة في أسبانيا التي لم يعوقها حملها عن مباشرة عملها، كما تولت المرأة رئاسة مجلس النواب الأمريكي. وفي دول العالم الثالث فاقت شهرة انديرا غاندي شهرة غاندي ذاته في الهند و تولت المرأة عدة مرات رئاسة وزراء بنجلاديش. أما في مصر قديما هناك الملكة حتشبسوت و شجرة الدر في العصر الإسلامي، و في العصر الحديث هناك العديد من النماذج المشرفة للمرأة المصرية بدءا من صفية زغلول مروراً بحكمت أبوزيد، ونوال عامر، وعائشة راتب، وأمال عثمان وصولاً إلى تهاني الجبالي، وميرفت التلاوي، وغيرهن. فالمرأة المصرية لها دور بارز في الحياة السياسية على مر العصور والأزمنة.

## خلفية قانونية:

- هناك مواد ذكرها الدستور الحالي منها المادة ١١ والتي تكفل المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية و السياسية وكذلك المادة ١٨٠ من الدستور تمنح المرأة حق التمثيل في المجالس المحلية بنسبة ٢٥%.
- وبالنظر الى قانون الإدارة المحلية الحالي، نرى ان به العديد من السلبيات منها:
- ان القانون الحالي للإدارة المحلية لم يعدل ليترجم ما نص عليه الدستور من تخصيص نسبة ٢٥% للمرأة.
  - ان هناك تغول للسلطة التنفيذية بالإدارة المحلية على حساب المجالس المنتخبة.
  - عدم توافر الموازنة المناسبة للمحليات.
  - سوء التوزيع بين بنود الموازنة المحلية للمحافظة والموازنة العامة للوزارات.

- عدم توافر موازنة خاصة بالإدارات المحلية في كل مجال حسب احتياجات المحافظات وليس حسب ما يقرره الوزير المختص.
- عدم وجود استشاريين متخصصين في المناصب الادارية داخل الادارات المحلية.
- وضع خطط طويلة الأمد يصعب تنفيذها واللجوء لحلول عاجلة غير مدروسة لمواجهة المشاكل اليومية مثل الخبز، والبطونجاز.

## البدائل المقترحة:

- اعادة النظر في قانون الادارة المحلية وصياغته بشكل يتيح اكبر قدر من المنفعة لكل الفئات وخاصة المرأة.
- الالتزام بالخطط الموضوعية رغم تغيير الإدارات وعدم تغييرها مع تغير المحافظ أو السكرتير العام.

## المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

### أ. تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها:

تكمن المشكلة هنا في أن قانون الإدارة المحلية لا يواكب المجتمع المحلي وتطبيقه نتج عنه عدة مشاكل يعاني منها جمهور ومناطق وأحياء الإسكندرية خصوصاً المناطق الشعبية.

### ب. التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها:

- تتعدد وتتوغل أسباب وعراقيل هذه المشكلة التي نحن بصدد حلها الآن وهي كالتالي:
1. مركزية الموازنة العامة للدولة فهي تأتي من أعلى إلى أسفل وهي من المفترض أن تأتي من أسفل إلى أعلى وذلك لخدمة قطاعات أكثر من المجتمع.
  2. إهمال المحافظة في توزيع ميزانية المحليات مما أدى إلى نقص الخدمات وتفاقم العديد من المشاكل.
  3. عدم وجود مستشار بيئي بالمحليات.
  4. نقص الموارد المالية مما أدى إلى إنتشار الأمراض المختلفة، والبطالة، والعشوائيات، والجهل، ونقص الوعي.
  5. هناك قصور في تفعيل وتطبيق القوانين الخاصة بالمحليات.
  6. سوء توزيع الموارد داخل المحليات مما أدى إلى تركيزها في مناطق معينة دون الأخرى.

•

٧. عدم تمتع عضو المجلس المحلي بسلطة الإستجواب وعزل المحافظ مما أدى إلى تدنى الخدمات التعليمية، والصحية، والمواصلات، والعديد من المشكلات الأخرى.
٨. عدم وجود رقابة على تنفيذ اللوائح والقوانين وآليات تنفيذ هذه القوانين، كما إن القصور الإداري والمالي للإدارة المحلية أثر على خدمات الجمهور مثل مشكلة النظافة وإنتشار الأمراض والصرف الصحي والجهل والعشوائيات.

## ت. الحدود الجغرافية والديموغرافية للمشكلة:

رصدت هذه المشكلة في المناطق الشعبية والعشوائية في بعض أحياء الإسكندرية (العواید و الرمل والعامرية).

## ث. تأثير المشكلة على المرأة ودورها في التعامل مع المشكلة:

من الواضح أن تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرارات المحلية يلعب دور فعال في الشأن المحلي في العالم حيث أن متوسط مشاركة النساء في السلطات المحلية في العالم يصل الي ٢٠% فقط من إجمالي الأعضاء، وبالنسبة لمصر فقد أشارت المصادر إلي أن عضوية المرأة في المجالس المحلية في مصر شهدت تراجعاً لافتاً للنظر في السنوات الأخيرة فقد كانت نسبتها تقارب ١٠% في عام ١٩٨٣ لتتخفض الي ١.٢% في عام ١٩٩٢ ثم ترتفع في انتخابات عام ٢٠٠٢ إلي ٢.٤%، ثم في انتخابات عام ٢٠٠٨ بلغ عدد السيدات اللاتي حصلن علي مقاعد في المجالس المحلية بالتركية أو بالانتخاب ٢٣٣٥ امرأة بنسبة ٤.٤% من إجمالي أعضاء المجالس المحلية<sup>١١</sup>.

أما فيما يتعلق بضعف الوجود النسائي في المجالس الشعبية المحلية، فيرجع إلي عدد من الأسباب أهمها محدودية الجهود المبذولة علي صعيد القرى والمدن المرتبطة بالريف لتأهيل القيادات النسائية وتغيير الثقافة السائدة هناك والمرتبطة بالقبلية والعشائرية، تركيز الاستراتيجيات والاجراءات والبرامج التي تسعى للنهوض بأوضاع النساء علي المستوي القومي مما أثر على ضعف التنشئة السياسية للأجيال الجديدة، وضعف دور الأحزاب كأطر سياسية لتكوين الكوادر النسائية. كما لا يقتصر الأمر علي المؤسسات الشعبية المنتخبة ولكنه يتعدى ذلك الي المؤسسات التنفيذية، فالمرأة لم تشغل حتي الآن موقع المحافظ أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد، كما أن من يشغلن منصب رؤساء المدن والأحياء والقرى لا يتجاوزن أصابع اليد الواحدة.

ومن هنا نقول أن ضعف تمثيل المرأة في هذه المؤسسات يؤثر على نصيبها من الأنشطة التنموية، كما أنه في ظل اللامركزية تتعكس تلقائياً مكانة المرأة في الموروث والواقع الثقافي والشعبي على مقدار الاهتمام بها ونوعية هذا الاهتمام وحجم الخدمات المقدمة لها.

## ج. تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة:

1. التنسيق بين المجالس المحلية للاحياء والمحافظه في كل القطاعات.
2. تفعيل دور المجتمع المدني لمساندة المحليات.
3. لابد من تعريف المواطنين بدور المحليات وماهية المجالس المنتخبة وكيفية إدارة دولا ب العمل داخلها حتى يستطيعون معرفة الاخطاء التي تتكرر وتتراكم، ويجب النظر للمشكلات من مستوى أعلى حتى يمكن التخطيط لها وحلها بشكل أوسع وأعمق.

## ح. الخيارات والبدائل المتاحة للمجتمع للتعامل مع المشكلة:

1. تكاتف القطاع الخاص مع المحليات لعمل مشروعات تخدم المحافظة والمواطنين.
2. زيادة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة سوف تمكنهم من مناقشة بنود الميزانية والتحكم في المشروعات التنموية المنفذة مما سيحقق مزيد من الرقابة والشفافية للمجالس المنتخبة.
3. التطبيق العملي لما جاء بالدستور المصري من حصول المرأة المصرية على نسبة ٢٥% من إجمالي مقاعد المجالس المحلية على مستوى الجمهورية.

## الخيارات والبدائل:

### أ. البدائل القانونية والسياسات:

1. سن قانون يلزم أصحاب الشركات والهيئات بتطوير البيئة المحيطة بالمنشأة كوسيلة لتضافر الجهود بين جميع مؤسسات الدولة لتنمية المجتمع.
2. وجود خبير إقتصادي داخل المحليات للاستفادة منه في التوزيع العادل للموارد المالية.
3. تجزئة الخطط المجتمعية إلى خطط محددة قصيرة المدى لضمان استكمال تنفيذها وسرعة ظهور نتائجها.

## ب. البدائل المالية:

١. تطبيق اللامركزية للموازنة العامة وضرورة بدايتها من أسفل لأعلى بناء على الاحتياجات الفعلية لكل محافظة لتطوير المرافق.
٢. إلزام المقاولين ورجال الأعمال بتطوير البنية التحتية والمرافق الموجودة في المنطقة مقابل إعفاء ضريبي أو تسهيلات أو تراخيص وإلزامهم بغرامة في حالة عدم التنفيذ.

## ت. البدائل الإدارية والتأهيل:

١. إلزام اللجان داخل الإدارات بوجود عضوة واحدة على الأقل ضمن الأعضاء لضمان المشاركة الفعالة للمرأة.
٢. ضرورة وجود استشاري بيئي داخل المجلس المحلي ليكون على دراية بالمشاكل البيئية الموجودة داخل المجتمع والقدرة على حلها.
٣. التنسيق بين الوزارات والمحافظات والمجالس الشعبية لضمان التكامل.
٤. مشاركة مؤسسات المجتمع المدني للمجالس المحلية في طرح وحل مشكلات المجتمع المحيط حيث أن مؤسسات المجتمع المدني لها القدرة على الحشد والتعبئة لقرنها وتعاملها المباشر مع المواطنين.



## الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

| الجهات المعنية             | الموقف | السلطة | التأثير | حجة التأثير   |
|----------------------------|--------|--------|---------|---|
| المجلس المحلى              | مؤيد   | قوية   | متوسط   | تقوية دوره وتفعيله داخل المجتمع                         |
| أبناء المحافظة "المواطنين" | محايد  | ضعيفة  | قوى     | تنمية بيئته   |
| المحافظ                    | مؤيد   | قوية   | متوسط   | لمحافظة جميلة ولإثبات كفاءته                            |
| الأحزاب                    | محايد  | قوية   | متوسط   | تفعيل دور الاحزاب في المحليات                           |
| مؤسسات المجتمع المدني      | مؤيد   | متوسط  | متوسط   | لتنمية المحليات   |
| رجال الدين                 | مؤيد   | متوسط  | قوى     | لجعل مجتمع مترابط ومتعاون                               |
| الإعلام                    | مؤيد   | قوية   | قوى     | مساندة المحليات   |
| وزير البيئة                | مؤيد   | قوية   | متوسط   | تنمية البيئة ونظافتها                                   |
| وزير الصحة                 | مؤيد   | قوية   | متوسط   | عدم إنتشار الأمراض                                      |
| وزير المالية               | معارض  | قوية   | قوى     | لنقص إمكانيات الموازنة العامة للدولة                    |
| وزير التعليم               | مؤيد   | قوية   | متوسط   | تطوير المنظومة التعليمية                                |
| وزير التنمية المحلية       | مؤيد   | قوية   | قوية    | لمساعدته على تحقيق التنمية المستدامة لمحافظات الجمهورية |

## نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن). حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال إجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز، ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

## الاهداف الفرعية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتنفيذ إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

